ROYAUME DU MAROC

Ministère de la Santé

المملكة المغربية

وزارة الصحة

كلمة السيد المفتش العام لوزارة الصحة

بمناسبة تنظيم دورة تكوينية حول

"إدارة مخاطر الفساد وتعزيز النزاهة في قطاع الصحة"

الرباط: الاثنين 23 يوليوز 2018

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- السيد وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ؛

- السيد الكاتب العام لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ؛

- السيد مدير المشروع الإقليمي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان العربية، التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ؛

- السيدات والسادة الخبراء والأطر المهنية المشاركة في الورشة ؛

- السيدات والسادة ممثلي جمعيات المجتمع المدني ؛

الحضور الكريم

يشرفني ويسعدني أن أتواجد بينكم اليوم من أجل افتتاح أشغال هذه الورشة الهامة حول موضوع " إدارة مخاطر الفساد وتعزيز النزاهة في قطاع الصحة ".

واسمحوا لي في البداية أن أرحب بكل المشاركين وأتوجه بجزيل الشكر للسيد وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وللسيد مدير المشروع الاقليمي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان العربية التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وكذا لجميع منظمي هذه الندوة وعلى اختيارهم لهذا الموضوع الهام.

إن انعقاد هذه الورشة يأتي في سياق وطني جد متميز، يطبعه انخراط جميع الفاعلين وقناعتهم في ضرورة تكثيف الجهود لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في مختلف المجالات وفي جميع الإدارات.

إن هذه القناعة تجد قوتها في التوجيهات الملكية الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي أعطى تعليماته السامية من أجل إعطاء ورش النزاهة مكانة مميزة في تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة

وتطوير مرفق عمومي ناجع، يجعل المواطن في صلب اهتماماته ويقدم له خدمات ذات جودة عالية وفي إطار من الشفافية والمساواة في الولوج إلى الخدمات العمومية.

وانطلاقا من هذه القناعة، فإن البرنامج الحكومي سطر ضمن أولوياته نشر ثقافة مكافحة الفساد وحمايةِ قيمِ النزاهةِ، وتعزيزِ الشفافيةِ؛ الشيئ الذي أَكَّدَتْ عليه الاستراتيجيةُ الوطنيةُ لمكافحة الفساد، التي تمت المصادقة عليها في بتاريخ 28 دجنبر 2016.

ومما يضفي على رغبة الحكومة المغربية مزيدا من الحزم والجدية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية، هو انخراطها من جهة إلى جانب هيئات المجتمع المدني والهيئات الحقوقية الوطنية في هذا الورش الإصلاحي، ومن جهة أخرى انفتاحها في إطار التعاون الدولي على الهيئات والمنظمات الدولية الفاعلة في مجال تعزيز النزاهة من أجل تخليق الحياة العامة وضمان أكثر شفافية وعدالة في عمل المرفق العمومي.

وفي هذا الإطار، نسجل انخراط المغرب في وضع ما يلزم من تدابير من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 والتي تشمل من بين أهدافها، ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، ذلك أن جوهر التنمية هو التفكير في المستقبل ومصير الأجيال القادمة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا في وزارة الصحة قد عملنا على خلق ديناميكية جديدة لتثمين المكتسبات والمنجزات وكذا لإرساء مبادرات تمكن من تسريع وتيرة الإصلاح وضمان أكثر نجاعة للمنظومة الصحية.

وفي هذا المجال، فإن وزارة الصحة فتحت نقاشا موسعا شمل مجموعة من الفعاليات والكفاءات من داخل الوزارة وكذا بالقطاعات الأخرى، وذلك لبلورة خطة متوسطة الأمد ترمي إلى تخطيط أمثل للمنظومة الصحية في أفق 2025،

وترتكز هذه الخطة على 125 تدبيرا مصنفا في 25 محور وتؤطرها 3 دعامات رئيسية، هذه الدعامات هي :

ـ تنظيم وتطوير العرض الصحي من أجل تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية،

ـ تدعيم البرامج الوطنية للصحة ومكافحة الأمراض،

ـ تحسين الحكامة وتجويد تخصيص واستعمال الموارد.

ويلاحظ بكل وضوح مدى رغبتنا وحرصنا على الرقي بآليات الحكامة الجيدة لتدبير أمثل للموارد المتاحة المتسمة بالندرة، من أجل الاستجابة للمتطلبات المتزايدة للمرتفقين، وذلك في إطار من الشفافية والنزاهة.

في هذا الإطار، ورغم الإكراهات الهيكلية التي يواجهها قطاع الصحة، فقد استطعنا أن نأخذ العديد من المبادرات الرامية إلى تحسين التكفل بالمواطنات والمواطنين وتعزيز النزاهة وتخليق القطاع، ونذكر منها :

- مواصلة العمل على وضع وتنفيذ الإجراءات الكفيلة ببلوغ التغطية الصحية الشاملة من أجل توفير تأمين صحي لكافة المواطنين، وأن مشروع التأمين الصحي لفائدة أصحاب المهن الحرة عرف أشواطا جد متقدمة مكنت من وضع اللمسات الأخيرة لبدء تفعيله بالتدريج، حيث سيشمل بداية الفائدة المهنية المنظمة.

- توسيع العرض الصحي لضمان توزيع عادل بين مختلف الجهات وبين العالم الحضري والقروي، يمكن الجميع من الولوج للخدمات الصحية، وأهم الأوراش في هذا المجال برمجة 4 مراكز استشفائية جامعية جديدة في انتظار الوصول إلى توفر مركز استشفائي لكل جهة من جهات المملكة،

- تثمين الرأسمال البشري وتدعيمه ب 4000 منصب جديد من مهنيي الصحة برسم سنة 2018 ،

- إن وزارة الصحة تعتبر من أكبر القطاعات الوزارية انخراطا في وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وهي حاضرة في مختلف محطات هذه الاستراتيجية ومنفتحة على جميع الهيئات الوطنية وكذا الدولية المساهمة في تعزيز النزاهة، ونسرد كمثال التعاون مع مؤسسة وسيط المملكة، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، المجلس الأعلى للحسابات، بالإضافة إلى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

- إن وزارة الصحة أقدمت مؤخرا على أكبر عملية شهدتها الوزارة في تغيير وحركية المسؤولين الكبار بالإدارة المركزية وكذا اللامركزة، هذه الحركية تشمل جميع المدراء المركزيين والجهويين، والهدف منها

هو ضخ دماء جديدة وخلق ديناميكية في تسيير المصالح المركزية واللامركزة، وفي تدبير الملفات الاستراتيجية،

- باستثناء الوزارات التي تتوفر على أجهزة رقابة وتفتيش منظمة بنصوص خاصة، فإن وزارة الصحة تعتبر أول وزارة أقدمت على خلق مفتشيات جهوية وذلك لتعزيز الرقابة وتتبع الملفات وشكاوى المواطنين.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يتعلق بقطاع الأدوية، والذي نشكر المنظمين على تسجيله ضمن مواضيع الدراسة لهذه الورشة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال السياسة الدوائية، يسعدنا أن نتقاسم معكم المبادرات والتدابير التي عملنا على وضعها وتلك التي سطرناها في برامجنا الاستراتيجية في هذا المجال، ومنها :

ـ إعداد ونشر سياسة دوائية تهدف إلى توفير الأدوية بجودة عالية وبتسعيرة عادلة، وتضع الآليات والميكانزمات الضرورية لتأطير ومراقبة تزويد المؤسسات الصحية والصدلية بالأدوية والمستلزمات الطبية،

ـ تخفيض ثمن حوالي 2600 دواء لعلاج بعض الأمراض الخطيرة والمزمنة بمعدل يفوق 50 في المائة بالنسبة لبعض الأدوية، ويهم هذا التخفيض على الخصوص الأدوية التي تستعمل لعلاج بعض الأمراض الخطيرة والمزمنة كالسرطان وأمراض القلب والتعفنات وعلاجات التخدير والإنعاش وأمراض الجهاز الهضمي والعصبي،

ـ كما تشمل الإجراءات المتخذة في إطار النهوض بالسياسة الدوائية احترام المسالك القانونية لصرف الأدوية وتوسيع أنظمة التتبع والمراقبة، وإعادة النظر في مسلسل الشراء العمومي للأدوية والمستلزمات الطبية وتحسين طريقة تدبيرها بالمستشفيات العمومية، فضلا عن دعم "الأدوية الجنيسة" والتوعية بأهمية استعمالها،

وفي الختام، إن هذه الورشة، ستساهم لامحالة في بلورة أدوات عمل لدعم العمل الجماعي وتعزيز الشفافية والمساءلة خاصة في قطاعات الصحة، عن طريق التبادل والاستفادة من المعايير الدولية والتجارب المقارنة

ذات الصلة، ومن خلال التمرس على أدوات عمل متخصصة لتعزيز العمل الجماعي ضد الفساد ودعم مبادرات وقائية في قطاعات ذات أولوية في البلدان العربية كقطاع الصحة.

أشكرالحضور والمشاركينِ في هذه الورشة الهامة وأتمنى لكم التوفيقَ، للخروجِ بتوصيات ستساهم لامحالة من الرَفْعِ من مُسْتَوى الأداءِ في هذا القطاعِ الهامْ، وتعزيزِ قيمِ النزاهةِ والشفافيةِ .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.